

الجلسة الخاصة بفلسطين للجمعية العامة للأمم المتحدة " (28 أبريل 1947-15 ماي 1947) " The Special Session on Palestine of the United Nations General Assembly (28April 1947-15May 1947)

د. حسام حسين حنودة(*)

جامعة الأقصى (فلسطين) ، hossamhanouda@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/07/ 25 تاريخ القبول: 2022/11/ 13 تاريخ النشر: 2023/03/ 20

تتناول هذه الدراسة والتي تحت عنوان: الجلسة الخاصة بفلسطين للجمعية العامة للأمم المتحدة (28/4/1947-15/5/1947) (دراسة في ضوء وثائق الأمم المتحدة ووثائق الخارجية الأمريكية المنشورة)، موضوع تحويل القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة من أجل التوصل لحل لها في العام 1947، بعد أن فشلت المحاولات البريطانية من أجل التوصل إلى حل يرضي كافة الأطراف، كما تتناول المناقشات التي جرت بين الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة البريطانية من أجل عقد جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تشكيل لجنة خاصة لدراسة القضية الفلسطينية، وبالإضافة إلى ذلك تتعرض الدراسة للمناقشات التي جرت في داخل الجلسة الخاصة للجمعية العامة، ومواقف الدول المختلفة أثناء انعقاد الجلسة والتوصل إلى قرار بتشكيل اللجنة الخاصة بفلسطين خلال الفترة من 28/4/1947 وحتى 15/5/1947. وقد اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على وثائق الخارجية الأمريكية ووثائق الأمم المتحدة المنشورة

الملخص

الكلمات الدالة: الأمم المتحدة، الجمعية العامة، اللجنة الخاصة، فلسطين

Abstrac:

This study, under the title: The Special Session on Palestine of the United Nations General Assembly (28/4/1947-15/5/1947) (a study in light of the United Nations documents and the published documents of the American State Department), deals with the issue of transferring the Palestinian problem to the United Nations in order to reach a solution that satisfies all parties failed, It also deals with the discussions that took place between the United States of America and the British government in order to hold a special session of the United Nations General Assembly in order to form a special committee to study the Palestinian problem. And reaching a decision to form the Special Committee for

* المؤلف المرسل.

Palestine during the period from 28/4/1947 to 15/5/1947. The study relied mainly on the documents of the US State Department and the published documents of the United Nations.

Keywords: United Nations, General Assembly, special committee, Palestine.

1. المقدمة:

بدا التباين واضحاً في وجهات النظر خلال المفاوضات التي جرت أثناء انعقاد مؤتمر لندن في دورته الثانية (يناير - فبراير 1947) ما بين بريطانيا من جانب والوكالة اليهودية والجانب العربي والولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر، فقد حاولت بريطانيا إظهار الحياد من خلال رفضها لطرح فكرة تقسيم فلسطين بعد أن فشلت في الحصول على موافقة الطرفين العربي واليهودي على خطة موريسون، حيث تقدم الجانب البريطاني بـ "خطة بيفن" والتي تنتهي بالتقسيم ولكن دون أن يكون ذلك بشكل صريح. وقد ظهر الخلاف البريطاني بشكل كبير مع الإدارة الأمريكية في مسألة زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فاعتبرته الولايات المتحدة حجر الأساس في التغلب على الأغلبية العربية ومن ثم إقامة الدولة اليهودية، وهو ما أضر بريطانيا في نهاية الأمر إلى وضع القضية الفلسطينية أمام الأمم المتحدة في 14 فبراير 1947. وسوف تتناول الدراسة موضوع مطالبة بريطانيا للأمم المتحدة بعقد جلسة خاصة للجمعية العامة لمناقشة المشكلة الفلسطينية من أجل تشكيل لجنة خاصة للتحقيق، والتوصل إلى حل للمشكلة، كما تتناول أهم المناقشات التي دارت في الجلسة الخاصة وصولاً إلى صدور قرار تشكيل اللجنة الخاصة بفلسطين (اليونسكوب). واعتمدت الدراسة على وثائق الأمم المتحدة المنشورة، متمثلة في الكتاب السنوي للأمم المتحدة لعام 1947، بالإضافة إلى وثائق وزارة الخارجية الأمريكية المنشورة.

2 الفلسطينية في الطريق إلى الأمم المتحدة:

1.2 اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة تريغفي لي Trygve Lie بتشكيل لجنة خاصة

"غير رسمية":

كانت أولى المقترحات لبحث مشكلة فلسطين في الأمم المتحدة عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة تريجنفي لي Trygve Lie ، وذلك خلال اجتماع مع أوستن مندوب الولايات المتحدة الدائم في الأمم المتحدة بتاريخ 3 مارس 1947، حيث عبر تريجنفي لي عن قلقه من النفقات الكبيرة لعقد جلسة طارئة للجمعية العامة لبحث مشكلة فلسطين، وقدم الأمين العام اقتراح، بأن تقوم بريطانيا بالتقدم بطلب رسمي للأمين العام من أجل تشكيل لجنة خاصة "غير رسمية" لدراسة الوضع في فلسطين، وتقدم اللجنة توصياتها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال انعقاد دورتها العادية في سبتمبر 1947⁽¹⁾. وأن يقوم الأمين العام بإرسال بقرات إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لاستيضاح مواقفهم من قيامه بتعيين لجنة مفوضة للذهاب إلى فلسطين، لتولي التحقيق والبحث في مشكلة فلسطين، على أن تتكون اللجنة من ممثلي بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين وفرنسا والسويد وتشيكوسلوفاكيا والبرازيل، وأضاف تريجنفي لي أنه في حالة قبول الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الاقتراح، فإنه مفوض لتشكيل اللجنة⁽²⁾.

والحاصل أن الأمين العام ناقش اقتراحه مع الجانب البريطاني، حيث فضل الجانب البريطاني استبدال السويد بهولندا كعضو في اللجنة المقترحة، وذلك لوجود مصالح اقتصادية للسويد في المنطقة العربية، وهو ما رفضه الأمين العام للأمم المتحدة، على أساس أن هولندا أيضا لها مصالح نفطية في منطقة الشرق الأوسط. ومن جهة أخرى ناقش تريجنفي لي الاقتراح مع جروميكو Gromyko المندوب الدائم للاتحاد السوفيتي في الأمم المتحدة، حيث أظهر ميلاً لقبول الاقتراح، وأرسل في طلب التعليمات من موسكو⁽³⁾.

2.2 الجانب الأمريكي يناقش مدى قانونية اقتراح تريجنفي لي :

في اجتماع جمع تريجنفي لي وأوستن بتاريخ 1947/3/3 تساءل أوستن عن مدى قانونية اقتراح الأمين العام وما إذا كان يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، حيث رأى الأمين العام للأمم المتحدة أن اقتراحه لا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، في حالة موافقة الدول الأعضاء⁽⁴⁾.

وفي السياق نفسه، أرسل أتشيسون Acheson نائب وزير الخارجية الأمريكي تعليمات إلى أوستن ، بأنه لا توجد شكوك قانونية حول اقتراح الأمين العام بتشكيل لجنة خاصة "غير رسمية"، ولكن بدون أن يكون لها دور في التوصل إلى حل لمشكلة فلسطين، وأن الإدارة الأمريكية ترى أن هناك صعوبة في معالجة المشكلة في غياب تقرير شامل تعده الحكومة البريطانية، تعرض فيه بشكل مفصل المقترحات التي قدمتها لحل مشكلة فلسطين، ويتم تسليمه للأمانة العامة للأمم المتحدة، على أن تقوم الأمانة العامة بدراسة هذا التقرير فقط وعدم تقديم حلول للمشكلة، وبناءً على ذلك يمكن للأمين العام التحرك وطلب المساعدة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتفويضه لتشكيل لجنة خاصة "غير رسمية" لتقديم النصح للأمم المتحدة⁽⁵⁾.

اجتمع هرتشيل جونسون Herschel V. Johnson نائب المندوب الدائم للولايات المتحدة في الأمم المتحدة (مع كادوجان) Cadogan مندوب بريطانيا الدائم في الأمم المتحدة بتاريخ 1947/3/8، حيث تحدث هرتشيل عن مسألة تقديم بريطانيا مذكرة للأمم المتحدة فيما يخص المشكلة الفلسطينية، وتحدث عن ضرورة القيام بذلك من وجهة نظر الإدارة الأمريكية، بحيث تقدم الحكومة البريطانية رؤيتها حول أسلوب معالجة المشكلة، ورؤيتها للحل المحتمل، وهنا ذكر كادوجان أنه سيرسل في طلب التعليمات من حكومته، ومن جهة أخرى ذكر كادوجان أن حكومته لديها توجه نحو طلب عقد جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة⁽⁶⁾. واعتزف كادوجان خلال نفس الاجتماع بأن مسألة قانونية اقتراح الأمين العام بتشكيل لجنة "غير رسمية" قابلة للنقاش، وأشار إلى أنه لا يجب أن تكون هناك كلمة "لجنة" في الاقتراح، ولكن المطلوب أن يقوم الأمين العام بالتنسيق الكامل مع مندوبي الدول المعنية بالمشكلة الفلسطينية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وفي نفس الوقت لن يفوض الأمين العام لتشكيل "لجنة غير رسمية"⁽⁷⁾.

وبتوافق كامل مع كادوجان ، قام هرتشيل بتسليم وجهات نظر الولايات المتحدة للأمين العام، وقال تريجفي لي أنه في حالة تعاطي بريطانيا مع المقترح الأمريكي، فإنه سيشرع فوراً في

التحرك على أساسه، وتحديث ترويجي لي بأن الاتحاد السوفيتي سلم موافقته على اقتراح تشكيل لجنة "غير رسمية"، وأبدى الأمين العام للأمم المتحدة تفهمه لشكوك الولايات المتحدة حول قانونية اقتراحه، وذكر أنه لا يرغب في اتخاذ أي تحرك بدون موافقة الدول الخمس الكبرى⁽⁸⁾.

3.2 تحول الموقف الأمريكي نحو عقد جلسة خاصة للجمعية العامة:

بدأت الإدارة الأمريكية في إعادة النظر في المواقف المؤقتة التي قدمتها للجانب البريطاني والأمين العام للأمم المتحدة، فأرسلت تعليمات إلى سفارتها في لندن، بأن موقف الإدارة الأمريكية هو إعطاء الأمم المتحدة الدور الأساسي في حل المشكلة الفلسطينية، وأن الإدارة تميل إلى عقد جلسة خاصة للجمعية العامة، بحيث يكون جدول أعمالها لبحث مسألة واحدة وهي المشكلة الفلسطينية، وخلالها يتم تشكيل لجنة خاصة، على أن تتقدم اللجنة بتوصياتها إلى الجمعية العامة في دورتها العادية في سبتمبر 1947. وهذه اللجنة تتكون من أعضاء مجلس الأمن ومجلس الوصاية والمجلس الاقتصادي، ويمكن للجنة أن تعين لجنة فرعية لجمع الوثائق، وعقد جلسات استماع، وزيارة فلسطين من أجل وضع نتائج أعمالها أمام اللجنة الأساسية⁽⁹⁾.

4.2 الاستفسارات البريطانية للإدارة الأمريكية:

وفي هذا الإطار تقدمت الحكومة البريطانية بتاريخ 18 مارس 1947 بسؤالين للإدارة الأمريكية، الأول: الرغبة في معرفة المقصود من تقديم الحكومة البريطانية لعرض كامل للمشكلة الفلسطينية وتقديمه للأمانة العامة للأمم المتحدة، والثاني: حول المدى الذي ترغب الإدارة الأمريكية للأمم المتحدة أن تلعبه لحل المشكلة الفلسطينية. وأكد الجانب البريطاني أنه سيقوم بتقديم عرض تاريخي مفصل للمشكلة الفلسطينية عند عقد الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة، كما عبر الجانب البريطاني عن رغبته في معرفة الصعوبات القانونية التي يراها الجانب الأمريكي من اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل لجنة خاصة "غير رسمية". ورأى الجانب البريطاني بأنه لا توجد معوقات قانونية أمام هذا الاقتراح، خاصة وأن الاقتراح لقي قبولاً من الاتحاد السوفيتي وفرنسا والصين، وأنه لا يوجد ما يمنع الأمين العام من تشكيل لجنة خاصة "غير رسمية" بعد الحصول على قبول أغلبية الثلثين من أعضاء الأمم المتحدة، وكل ما هنالك أن

هذا الاجراء سيكون سابقة في الأمم المتحدة، وأن الهدف من ذلك هو إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية قبل انعقاد الدورة العادية للجمعية العامة في سبتمبر 1947⁽¹⁰⁾.

5.2 الرد الأمريكي على الاستفسارات البريطانية :

جاء رد الإدارة الأمريكية على الاستفسارات البريطانية في مذكرة أرسلتها إلى السفارة الأمريكية في لندن بتاريخ 28 مارس 1947، حيث أجابت الإدارة الأمريكية بأنه من الصعب معالجة المشكلة الفلسطينية بدون قيام بريطانيا بذلك العمل، خاصة وأن الحكومة البريطانية أفضل من يقدم عرض كامل للمشكلة الفلسطينية. وأما عن الصعوبات القانونية أمام اقتراح الأمين العام، فرأت الإدارة الأمريكية أن ميثاق الأمم المتحدة لا يقر إجراء كهذا ولا يمنعه، وإنما إذا تم تشكيل لجنة خاصة "غير رسمية"، فإن توصياتها ومقترحاتها ستؤدي إلى تعقيد المشكلة الفلسطينية، وزيادة صعوبة التوصل إلى حل لها⁽¹¹⁾.

وفي إطار التشاور بين الولايات المتحدة وبريطانيا، تم عقد لقاء في السفارة البريطانية في واشنطن بتاريخ 21 مارس 1947، حيث تم الاتفاق على قيام مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة بالتشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة من أجل عقد جلسة خاصة للجمعية العامة من أجل تشكيل لجنة خاصة لبحث المشكلة الفلسطينية، وهو ما تم بالفعل في 22 مارس 1947 حيث تم ابلاغ الأمين العام بالموقف الأمريكي. كما عقد هيرتشيل مناقشات غير رسمية مع الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 26 مارس 1947، تحدث فيها الأول عن قيام الحكومة البريطانية بطلب عقد جلسة خاصة للجمعية العامة، وأكد على أن جدول الأعمال سيكون لمناقشة موضوع واحد فقط وهو المشكلة الفلسطينية⁽¹²⁾.

ولابد من الإشارة إلى قيام الإدارة الأمريكية بإجراء مشاورات مع الجانب العربي، ففي اجتماع عقده فيلارد (Villard) نائب مدير مكتب الشرق الأدنى وشؤون أفريقيا) مع الوزير السوري بالمفوضية السورية في واشنطن (قسطنطين زريق) بتاريخ 19 مارس 1947، عبر فيه زريق عن معارضة العرب لفكرة تعيين الأمين العام للجنة خاصة "غير رسمية" لبحث المشكلة الفلسطينية، قبل بحثها خلال الدورة العادية للجمعية العامة في سبتمبر 1947، وتساءل حول

طبيعة أعضاء هذه اللجنة، وما إذا كانوا من أعضاء الأمم المتحدة، أم من الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتحدث زريق بأن هذه اللجنة ستعرض لضغوط كبيرة، مما قد يؤثر على توصياتها⁽¹³⁾. وفي المقابل تحدث فيلارد بأن إدارته لم تبلور رؤيتها حول هذا الموضوع، ولكنها تميل إلى بحث المشكلة الفلسطينية من جانب الأمم المتحدة قبل أن تعرض على جلسة الجمعية العامة في سبتمبر 1947، وأن إدارته غير متأكدة من موقف الحكومة البريطانية، وهل ستعرض المشكلة على الجمعية العامة، أو مجلس الأمن، أو مجلس الوصاية، وأكد على موقف الولايات المتحدة بضرورة قيام الحكومة البريطانية بتقديم رؤيتها حول مشكلة فلسطين، لأن عدم قيامها بذلك سيؤدي إلى ضغوط كبيرة، قد تؤثر على حل المشكلة. وعبر زريق عن قبول حكومته ودول عربية أخرى أعضاء في الأمم المتحدة، بتعيين لجنة من جانب الجمعية العامة، سواء في دورتها العادية في سبتمبر 1947، أو في جلسة خاصة من أجل بحث المشكلة الفلسطينية⁽¹⁴⁾.

3. الحكومة البريطانية تطلب من الأمانة العامة للأمم المتحدة عقد جلسة خاصة للجمعية العامة :

في 2 أبريل 1947 قام كادوجان بإرسال رسالة إلى الأمين العام المساعد للأمم المتحدة (دكتور فيكتور هوو Hoo) (طالب فيها بوضع المشكلة الفلسطينية على جدول أعمال الجلسة العادية للجمعية العامة في سبتمبر 1947، وأن حكومته ستقدم تقريرها عن فترة الانتداب البريطاني على فلسطين حسب قرار عصبة الأمم في يوليو 1922، وسوف تطلب حكومته من الجمعية العامة أن تقدم توصياتها فيما يتعلق بمستقبل الوضع في فلسطين بناء على المادة 15 من ميثاق الأمم المتحدة. ولفتت الحكومة البريطانية في الرسالة انتباه الأمانة العامة إلى الرغبة في التوصل لتسوية مبكرة للمشكلة الفلسطينية، وذلك لوجود مخاطر من تأجيل مناقشتها في خلال الدورة العادية للجمعية العامة في سبتمبر 1947، وعليه تطلب الحكومة البريطانية الأمين العام بالدعوة لعقد جلسة خاصة للجمعية العامة لدراسة المشكلة الفلسطينية في أقرب وقت، من أجل تشكيل لجنة خاصة لدراسة المشكلة، على أن تقوم الجمعية العامة في دورتها العادية بمناقشة ما تتوصل إليه اللجنة. وبناء على ذلك قام الأمين العام المساعد بنفس

التاريخ بتوجيه برقية إلى أعضاء الأمم المتحدة لطلب الرأي حول عقد جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة⁽¹⁵⁾.

وفي الإطار نفسه قامت الإدارة الأمريكية بإبلاغ الخارجية البريطانية (4 أبريل 1947) بردها الإيجابي على اقتراح الأمانة العامة بعقد جلسة خاصة للجمعية العامة بغرض تشكيل لجنة خاصة من أجل بحث المشكلة الفلسطينية، على أن تقدم اللجنة تقريرها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورة انعقادها العادية في سبتمبر 1947. وعبرت الإدارة عن أملها بأن يكون جدول أعمال الجلسة الخاصة محدداً فقط لدراسة المشكلة الفلسطينية وحدها، بزعم أن هناك صعوبة كبيرة لدراسة مشكلات أخرى في وقت قصير، ولتجنب التأثير على ميزانية الأمم المتحدة، وهو ما ردت عليه الخارجية البريطانية بالإيجاب، بأن جدول الأعمال سيكون مخصص فقط لدراسة المشكلة الفلسطينية⁽¹⁶⁾.

وبالنسبة للموقف العربي جاء في برقية من السفارة الأمريكية في بغداد بتاريخ 7 أبريل 1947 وذلك بعد تسلم الحكومة العراقية الموقف الأمريكي، حيث سلم وزير الخارجية العراقي (الجمالي) رسالة قام بإرسالها إلى دول الجامعة العربية، جاء بها اقتراح لتصريح عربي موحد يتم إرساله إلى الأمين العام للأمم المتحدة، حيث ترفض فيه عقد جلسة خاصة للجمعية العامة، ولكن يمكن قبول الاقتراح في حالة تبني الجمعية العامة الدعوة إلى انهاء الانتداب البريطاني، واستقلال فلسطين فوراً وبدون تأجيل⁽¹⁷⁾. في المقابل رأى السفير الأمريكي في بغداد (واد سورت) Wadsworth أن الجمعية العامة لا تملك صلاحيات لإعلان استقلال فلسطين، وأن كلمة فوراً Immediately لا يجب استخدامها في إعلان الموقف العربي، وعليه فقد تم تعديل الصياغة بحيث تقرأ "أن الحكومة العراقية سوف ترحب بالجلسة الخاصة للجمعية العامة في حالة تبنيها إعلان انهاء الانتداب، واستقلال فلسطين بشكل عاجل. Forthwith" وفي نهاية الأمر قررت الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة (مصر وسوريا والعراق ولبنان والسعودية) في 21 أبريل 1947 التقدم بطلب لإدراج بند أضافي في جدول أعمال الجلسة الخاصة للجمعية العامة، طالب بإنهاء الانتداب على فلسطين وإعلان استقلالها⁽¹⁸⁾.

وفي 13 أبريل 1947 وصلت موافقة أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على عقد جلسة خاصة للجمعية العامة، وأعلن الأمين العام للأمم المتحدة عقد الجلسة الخاصة في نيويورك في 28 أبريل 1947⁽¹⁹⁾.

1.3 الادارة الأمريكية وخيارات تشكيل اللجنة الخاصة:

قدم وزير الخارجية الأمريكي (مارشال) مذكرة للرئيس الأمريكي تناولت الرؤية الأمريكية لتشكيل اللجنة الخاصة للتحقيق في المشكلة الفلسطينية، وجاء بالمذكرة أن الجمعية العامة من المتوقع أن تعقد جلسة خاصة في 28 أبريل 1947 ذات جدول أعمال محدد لدراسة المشكلة الفلسطينية، من أجل تشكيل لجنة خاصة بفلسطين، على أن تقدم اللجنة تقريرها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1947، وقد وضع ثلاثة مقترحات حول تشكيل هذه اللجنة⁽²⁰⁾.

جاء في الاقتراح الأول: أن اللجنة الخاصة يجب أن تكون صغيرة، تتكون من الدول غير المعنية بالمسألة الفلسطينية، وأن يتم استثناء الدول الخمس الكبرى والدول العربية من عضويتها، وذلك من أجل التوصل إلى حلول عملية للمشكلة، وضرورة أن تقدم اللجنة رؤية جديدة للحل، ويجب ألا تتأثر بالمواقف العلنية التي تم اتخاذها من جانب الكثير من حكومات الدول المعنية بالمسألة. ومن جهة أخرى أشار شولتز إلى أن اللجنة من الممكن أن تكون محل انتقاد بسبب عدم وجود القوى الكبرى كأعضاء بها. واقترح أن تتكون اللجنة من كندا ونيوزيلندا والسويد وتشيكوسلوفاكيا والبرازيل وكولومبيا وسيام⁽²¹⁾.

وبالنسبة للاقتراح الثاني: فجاء فيه ضرورة أن تكون اللجنة صغيرة، وتتكون من القوى الخمس الكبرى، بالإضافة إلى ست دول صغرى، واستثناء الدول العربية منها. ورأى الجانب الأمريكي أن اللجنة بهذا الشكل أهم ما يميزها أنها تضع مسؤولية التوصل لحل للمشكلة على عاتق الدول المعنية مباشرة، ويعطي انطباع بتوازن أعضائها من بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. أما ما يعيبها أنها معرضة لضغط الرأي العام منذ تشكيل اللجنة وحتى تقديم توصياتها للجمعية العامة في سبتمبر 1947، بسبب معارضة الدول العربية تشكيل أي لجنة بدون وجود

عضو عربي بها. واقترحت الإدارة أن تتكون هذه اللجنة من كندا والسويد وتشيكوسلوفاكيا وبلجيكا والمكسيك وسيام، بالإضافة إلى الدول الخمس الكبرى⁽²²⁾.

أما الاقتراح الثالث: أوصت الخارجية الأمريكية بعدم تبنيه، وهو أن يتم تشكيل لجنة كبيرة ، تتكون من الدول الأعضاء في مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية، وأن هذه الدول من الممكن أن تكون كالتالي: الدول الخمس الكبرى، وبلجيكا وكولومبيا وسوريا وأستراليا والبرازيل وبولندا وبيلاروسيا ولبنان ونيوزيلندا وتركيا وفنزويلا وكندا وشيلي وهولندا وبيرو وكوبا وتشيكوسلوفاكيا والهند والنرويج والعراق والمكسيك. وعليه فهذه القائمة من الدول تحوي ثلاث دول عربية، مما سيؤدي إلى معارضة الوكالة اليهودية، كما أن كبر حجم اللجنة سيتطلب تشكيل لجنة فرعية للقيام بعملية بحث المشكلة⁽²³⁾.

وبعد اجتماع عقده أشييسون (Acheson) نائب وزير الخارجية) مع الرئيس الأمريكي بتاريخ 17 أبريل 1947 وافق الرئيس الأمريكي على الاقتراح الأول، ورأى أن الاقتراح الثاني هو الأكثر رغبة في حالة استبعاد الاقتراح الأول، كما استبعد الرئيس الأمريكي الاقتراح الثالث. وأجل الرئيس الأمريكي إبداء رأيه حول مشاركة العرب في اللجنة في حالة تبني الاقتراح الثالث، حيث سيعارضها العرب بسبب وجود دول بعينها في اللجنة، وعليه سيلجأ العرب إلى الاتحاد السوفيتي لمحاولة تغيير تشكيل اللجنة، وطلب الرئيس الأمريكي إعادة النظر في مسألة مشاركة العرب في اللجنة، لأن ذلك سيؤدي أيضا إلى معارضة الحركة الصهيونية، ورفض الرئيس الأمريكي الاقتراح الثالث⁽²⁴⁾.

2.3 الإدارة الأمريكية والوكالة اليهودية : اجتماع أشييسون مع شيرتوك Shertok ممثل الوكالة اليهودية في واشنطن بتاريخ 23 أبريل 1947:

كان اللقاء بناء على طلب شيرتوك من أجل مناقشة المشكلات التي تواجه عرض المشكلة الفلسطينية على الأمم المتحدة، حيث قدم شيرتوك وجهات نظر الوكالة اليهودية فيما يتعلق بالمواقف التي يجب أن تتخذها الولايات المتحدة من أجل معالجة المشكلة الفلسطينية قبل عرضها على الأمم المتحدة. عبر شيرتوك عن معارضة الوكالة اليهودية لتعيين لجنة محايدة من

جانب الجمعية العامة للتوصل لحل للمشكلة الفلسطينية، وأن المشكلة بالدرجة الأولى تخص الدول الكبرى، ولا يجب ترك الأمر للدول الأخرى، لأنها ستكون مترددة في اتخاذ قرارات مصيرية، وأن هذه الدول في النهاية ستستعين بالدول الكبرى من أجل تحديد مواقفها، وعليه فمن وجهة نظر الوكالة اليهودية ضرورة قيام الدول الكبرى بمعالجة المشكلة⁽²⁵⁾.

كما اقترحت الوكالة اليهودية أن تتقدم الولايات المتحدة بمشروع قرار إلى الجمعية العامة، يدعو بريطانيا إلى القيام بإدارة الانتداب في فلسطين بحيادية، من خلال رفع القيود عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ورفع القيود التي وضعتها بريطانيا على شراء اليهود للأراضي في فلسطين، وطالبت الوكالة اليهودية الإدارة الأمريكية بضرورة معارضة الاقتراح العربي بإنهاء الانتداب، وإعلان استقلال فلسطين. وذكر شيرتوك أن الوكالة اليهودية متيقنة أن الولايات المتحدة ستعارض مطالب العرب بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين أثناء مناقشة المشكلة في الأمم المتحدة، وطالب بأن يكون هناك قرار بزيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وضرورة قيام الولايات المتحدة بالضغط على الحكومة البريطانية من أجل رفع القيود التي تفرضها على الهجرة⁽²⁶⁾. ومن جهة أخرى قدم شيرتوك للجانب الأمريكي رسالة موجهة للأمين العام للأمم المتحدة، تطالب فيها الوكالة اليهودية بطرح مشكلة اللاجئين اليهود في أوروبا للمناقشة أثناء انعقاد الجلسة الخاصة للجمعية العامة، لأن الجانب العربي سيستغل الجلسة الخاصة لتبني إجراءات في صالحه، وكذلك مهاجمة اليهود، وذلك لن يكون عادلا، وبالتالي فقد عبر شيرتوك عن أمله في قيام الولايات المتحدة بتبني هذا الطلب. وقد رأت الإدارة الأمريكية في ردها أن عرض المشكلة على الأمم المتحدة سيكون الفرصة الأخيرة لحل المشكلة الفلسطينية بالطرق السلمية، وأن البديل هو الاضطراب والفوضى، واقتناع الادارة بضرورة أن يكون الحل الذي ستتوصل إليه الأمم المتحدة عادلا، وأن يحصل على التأييد من الرأي العام العالمي⁽²⁷⁾.

وحول تشكيل اللجنة الخاصة، أكدت الإدارة على ضرورة تشكيلها من دول محايدة، بدون مشاركة القوى الكبرى. وأن الإدارة ترى أن الجلسة الخاصة للجمعية العامة يجب أن يتحدد عملها في قضايا إجرائية، والولايات المتحدة لا تميل إلى تأييد قرار يدعو بريطانيا إلى إدارة

الانتداب في فلسطين بجمادية كما طلبت الوكالة اليهودية. كما أن الإدارة ستعارض مناقشة أمور تتعلق بمجهر المشكلة كزيادة أو وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، خاصة وأن الإدارة سعت لإقناع الحكومة البريطانية وبدون نجاح لزيادة أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين، مبررة ذلك بأن أية زيادة في أعداد المهاجرين ستؤدي إلى تدهور الموقف في فلسطين. ورأت الإدارة أن عدم حضور الوكالة اليهودية للجلسة الخاصة للجمعية العامة سيمنعها من تقديم وجهات نظرها، ولكن في حالة حصول مختلف أعضاء الأمم المتحدة على فرصة لعرض وجهات نظرها حول المشكلة الفلسطينية، فالوكالة اليهودية يجب أن تعطى نفس الفرصة لتقديم رؤيتها⁽²⁸⁾.

4. فعاليات الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (28 أبريل 1947 – 15 ماي 1947)

خلال الجلسة الأولى للجلسة الخاصة للجمعية العامة بتاريخ 28 أبريل 1947 تم انتخاب رئيس للجمعية العامة، حيث تم انتخاب أوزوالدو أرانها (Oswaldo Aranha) رئيس بعثة البرازيل في الأمم المتحدة) وكإجراء اعتيادي تم تشكيل لجنة عامة من أجل النظر في جدول أعمال الجلسة الخاصة للجمعية العامة، وطلبت الجمعية العامة من اللجنة العامة النظر في جدول الأعمال المؤقت، والبنود الإضافية المقترحة من الدول الأعضاء⁽²⁹⁾.

1.4 اجتماع اللجنة العامة 29-30 أبريل 1947 :

كان جدول الأعمال المؤقت الذي اقترحه بريطانيا (2 أبريل 1947) هو تشكيل لجنة خاصة لدراسة المشكلة الفلسطينية، وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها العادية في سبتمبر 1947. ومن جهة أخرى تقدمت كل من مصر وسوريا والعراق في 21 أبريل 1947 ولبنان والسعودية في 22 أبريل 1947 بطلب بإضافة بند آخر لجدول الأعمال، يطالب بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وإعلان استقلالها⁽³⁰⁾.

في 29 و30 أبريل 1947 ناقشت اللجنة العامة جدول الأعمال المؤقت، وكذلك البند الذي طالبت بإضافته الدول العربية الخمسة، وأصر العضو المصري في اللجنة العامة (محمد حسن باشا) أن تتم دراسة الاقتراح العربي جنباً إلى جنب مع جدول الأعمال المؤقت الذي اقترحه

بريطانيا، ورأى أن الاقتراح العربي أكثر واقعية. وشددت الدول العربية الخمسة خلال نفس الاجتماع على ضرورة الاعتراف باستقلال فلسطين، خاصة وأن عصبة الأمم قد اعترفت بذلك من قبل، وأكدت الدول الخمس على أن إعلان استقلال فلسطين لا يحتاج إلى تشكيل لجان، لأن إعلان الاستقلال هو الحل العادل والوحيد للمشكلة، وأكدت الدول العربية على أن ذلك لا يعني اعلان الاستقلال فوراً، أو تحديد موعد لذلك، وإنما المطلوب هو إقرار مبدأ انهاء الانتداب واعلان استقلال فلسطين، وإجراء كهذا لن يضر بمصالح اليهود، وأن مشكلة اليهود منفصلة تماماً عن المشكلة الفلسطينية⁽³¹⁾.

في مقابل ذلك كانت هناك معارضة للمقترح العربي، حيث رأت بعض الأطراف أن استبعاد الاقتراح العربي من جدول أعمال الجلسة الخاصة للجمعية العامة، لا يستبعده من جدول أعمال اللجنة الخاصة بفلسطين، لأن مواد صك الانتداب نصت على استقلال فلسطين. وأن المشكلة معقدة وتحتاج إلى دراسة معمقة، ويمكن دراسة هذا المقترح خلال الجلسة العادية للجمعية العامة في سبتمبر 1947، وفي حالة إضافة بند كهذا في جدول أعمال الجلسة الخاصة للجمعية العامة فستكون هناك حاجة إلى مناقشات مطولة، وبالتالي تأجيل تشكيل اللجنة الخاصة بفلسطين. ومن بين الاعتراضات أيضاً أن مناقشة المقترح العربي ستؤدي إلى خلق أجواء غير ملائمة لعمل اللجنة الخاصة بفلسطين، وأن الاقتراح البريطاني هو الأكثر أهمية من الناحية العملية، حيث يتم تشكيل اللجنة الخاصة على أن تتم مناقشة المشكلة خلال الدورة العادية للجمعية العامة في سبتمبر 1947. وأمام ذلك رفض ممثلو كل من العراق ولبنان ومصر سحب اقتراحهم، وعليه تمت عملية التصويت، حيث أيده عضو واحد، على حين رفضه ثمانية أعضاء، وامتنع خمسة عن التصويت⁽³²⁾.

في الأول من ماي 1947 ناقشت الجمعية العامة في توصيات اللجنة العامة، بتبني البند الذي قدمته بريطانيا بتشكيل اللجنة الخاصة، وخلال نفس الجلسة تم رفض المقترح العربي بإنهاء الانتداب، وإعلان استقلال فلسطين، مبرة هذا الرفض بنقص المعلومات حول المشكلة الفلسطينية، والخشية من اتجاه الجلسة الخاصة نحو مناقشة الأوضاع في فلسطين. وقد طالب

بعض الأعضاء بدمج البندين معاً، معللين ذلك بأن إعلان تشكيل اللجنة الخاصة ليس ضرورياً، طالما أن الحقائق حول القضية الفلسطينية موجودة، وأن المشكلة يمكن أن تحل من خلال إنهاء الانتداب ومنح الاستقلال لفلسطين، وضرورة القيام بمناقشة الاقتراح العربي في الجلسة العامة للجمعية العامة، وليس من خلال لجان فرعية، خاصة وأن اللجنة العامة هي لجنة تختص بالأمر الإجرائية، وبالتالي تجاوزت صلاحياتها باتخاذ قرار بشأن الاقتراح العربي، وأن المبررات التي قدمتها اللجنة العامة هي مبررات غير مقنعة⁽³³⁾.

وبهدف التوصل إلى حل وسط، اقترح ممثل السلفادور، وبتأييد من مندوبي كوبا وهايتي، بأنه من بين البنود التي ستقوم اللجنة الخاصة بدراستها هو إنهاء الانتداب واستقلال فلسطين، خاصة وأن بعض مندوبي الدول العربية، لا يصرون على قيام الجمعية العامة وبشكل فوري بإنهاء الانتداب واستقلال فلسطين. وفي المقابل رأى مندوبي كل من الهند وأستراليا، بأنه طالما تم استبعاد المقترح العربي، فلا يجب مناقشة الموضوع في الجمعية العامة، والتركيز فقط على موضوع تشكيل اللجنة الخاصة، وأيد مندوب الولايات المتحدة ذلك. وتمت عملية التصويت على تضمين المقترح العربي في جدول أعمال الجلسة الخاصة للجمعية العامة، حيث تم إسقاطه، فقد صوت ضده 24 عضواً، ولصالحه 15 عضواً، وامتنع عشرة عن التصويت، وعليه تم استبعاد الاقتراح العربي بشكل كامل من جدول أعمال الجلسة الخاصة للجمعية العامة⁽³⁴⁾.

2.4 مشاركة المنظمات غير الحكومية في الجلسة الخاصة للجمعية العامة :

في 28 أبريل 1947 وخلال جلستها التاسعة والستين، قررت الجمعية العامة تكليف اللجنة العامة بمناقشة مسألة الرسائل التي أرسلتها بعض المنظمات للأمين العام، من أجل المشاركة في الجلسة الخاصة للجمعية العامة، لطرح وجهات نظرها. وقد قامت اللجنة العامة بمناقشة الموضوع خلال الجلستين الثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين (2 مايو 1947)، حيث كانت هناك مطالبة من جانب الوكالة اليهودية لحضور جلسات الجلسة الخاصة للجمعية العامة، كما طالبت العديد من المنظمات اليهودية المشاركة أيضاً في جلسات الجلسة الخاصة للجمعية العامة⁽³⁵⁾.

3.4 مشاركة الوكالة اليهودية :

في البداية طالب مندوب بولندا بأن تتقدم اللجنة العامة بتوصية إلى الجمعية العامة بضرورة الاستماع إلى وجهة نظر اليهود في فلسطين من خلال مشاركة الوكالة اليهودية، وقدم اقتراح لمسودة قرار، أكد فيها على الارتباط بين اليهود وفلسطين، وأكد على الوضع الخاص للوكالة اليهودية في فلسطين، خاصة وأنها تشكلت بناء على ما جاء في صك الانتداب، من أجل تمثيل مصالح اليهود في فلسطين. وقد انقسم أعضاء اللجنة العامة ما بين مؤيد ورافض لمسودة القرار البولندي، حيث رأت الدول الراضية أن الوكالة اليهودية وغيرها من المنظمات ستلتقي باللجنة الخاصة التي سيتم تشكيلها، حيث ستقدم وجهات نظرها، بالإضافة إلى أن ميثاق الأمم المتحدة لا يسمح بالاستماع إلى المنظمات غير الحكومية، وإنما يسمح بذلك للدول فقط. ومن جهة أخرى أكد مندوب مصر، بأن الدول العربية لا تمثل سكان فلسطين، وبالتالي لا يمكنهم الحديث نيابة عنهم⁽³⁶⁾.

وبالإضافة إلى ذلك اقترح مندوب تشيكوسلوفاكيا تعديلاً على مسودة القرار البولندي، بأن تقوم الجمعية العامة بدعوة ممثلي الوكالة اليهودية لحضور الجلسة الخاصة للجمعية العامة وعرض وجهات نظرهم، وهو ما قبله المندوب البولندي. كما اقترح مندوب الولايات المتحدة تعديلاً على المسودة المشتركة، بالسماح للوكالة اليهودية بطرح وجهات نظرها أمام الجمعية العامة شريطة أن تتم عملية التصويت على هذه التوصية في جلسة الجمعية العامة، وليس أمام اللجنة العامة. وخلال نفس جلسة اللجنة العامة (30 أبريل 1947) تمت عملية التصويت على القرارين، حيث تم رفض القرار البولندي- التشيكوسلوفاكي، على حين تمت الموافقة على القرار الأمريكي⁽³⁷⁾.

4.4 الجمعية العامة تناقش تقرير اللجنة العامة :

قامت الجمعية العامة خلال جلساتها الثانية والسبعين والثالثة والسبعين والرابعة والسبعين والخامسة والسبعين، ما بين 3 و5 ماي 1947 بمناقشة تقرير اللجنة العامة حول مشاركة الوكالة اليهودية في جلسات الجلسة الخاصة للجمعية العامة. وقد دار الخلاف حول مشاركة الوكالة

اليهودية في الجلسة العامة للجمعية العامة، أو حضور جلسات اللجان الأخرى المتفرعة عنها، وهو ما عارضه مندوبي كلا من بولندا وتشيكوسلوفاكيا، لعدم وجود خلاف في الاجراءات بين الجلسة العامة للجمعية العامة، واللجان المتفرعة عنها⁽³⁸⁾.

وخلال الجلسة الرابعة والسبعين بتاريخ 5 ماي 1947، تم طرح عدة مقترحات، تقدمت بها كل من أوروغواي وشيلي والأرجنتين، بالإضافة إلى تعديلات على تقرير اللجنة العامة تقدمت به كل من يوغسلافيا وبيلاروسيا. والحاصل أن المقترحات أكدت على ضرورة دعوة الوكالة اليهودية، لتقديم وجهات نظرها أمام اللجنة الأولى. وبالنسبة للتعديل اليوغسلافي فقد اقترح ضرورة دعوة ممثلين آخرين من سكان فلسطين من أجل تقديم وجهات نظرهم أمام اللجنة الأولى⁽³⁹⁾.

وأثناء مناقشات الجمعية العامة (5 ماي 1947) وصلت برقية من الهيئة العربية العليا، حيث تمت قراءتها أثناء الجلسة، حددت فيها الهيئة العربية العليا أعضاء وفدها، الذي تكون من إميل خوري، ورجائي حسين، وهنري كتن، وواصف كمال، وعيسى النخلة، ورأسم الخالدي، وطالبت الهيئة العربية العليا الجمعية العامة بضرورة الاعتراف بهذا الوفد، وضرورة مشاركته في المناقشات لطرح وجهات نظرها. وبالتالي طالب رئيس الجمعية العامة الدول الخمس أوروغواي وشيلي والأرجنتين ويوغسلافيا وبيلاروسيا البدء في مناقشة قرار مشترك، حول مسألة مشاركة كل من الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية، لتقديم وجهات نظرهم أمام الجمعية العامة⁽⁴⁰⁾.

وبالتالي بدأت اللجنة الأولى (الجلسة 46-6 ماي 1947) في مناقشة قرار جديد، حيث تقدمت الولايات المتحدة باقتراح جديد جاء به: أن اللجنة الأولى تقرر 1- السماح لكل من الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية بتقديم وجهة نظرهم أمام اللجنة الأولى. 2- يتم تنفيذ هذا القرار من جانب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويكون له القرار في تمديد فترة الاستماع لكلا الطرفين، وكذلك إعطاء الفرصة لأية منظمات أخرى ترغب في تقديم وجهات نظرها حول مشكلة فلسطين. 3- أن تأخذ اللجنة الأولى في اعتبارها وجهات نظر المنظمات الأخرى التي تمثل عدد كبير من سكان فلسطين بخلاف الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية. 4- عدم

السماح لأي منظمة أخرى أن تقدم وجهات نظرها أمام اللجنة الأولى، ويمكنها تقديمها للجنة الخاصة التي هي الهدف الرئيسي من عقد الجلسة الخاصة للجمعية العامة.⁽⁴¹⁾

تمت عملية مناقشة بنود القرار كل على حدة، حيث قامت اللجنة الأولى بتشكيل لجنة فرعية لهذا الغرض، تكونت من مندوبي كل من كولومبيا وإيران وبولندا والسويد وبريطانيا، حيث أقرت اللجنة الفرعية ومن بعدها اللجنة الأولى إلغاء البند الرابع من الاقتراح الأمريكي، وتمت عملية التصويت لصالحه من جانب اللجنة الأولى على القرار خلال الجلسة السابعة ولأربعين بتاريخ 7 ماي 1947.⁽⁴²⁾

5 تشكيل اللجنة الخاصة :

1.5 المناقشة الأولية لتشكيل اللجنة الخاصة :

قامت الجمعية العامة خلال جلستها السبعين بتاريخ 1 ماي 1947 بإحالة موضوع مناقشة تشكيل اللجنة الخاصة بفلسطين إلى اللجنة الأولى. وعليه قامت اللجنة الأولى بمناقشة عامة للموضوع في جلستها الثامنة والأربعين بتاريخ 7 ماي 1947، حيث تقدمت كل من الولايات المتحدة والأرجنتين بمسودتي قرارين⁽⁴³⁾.

جاء في مسودة القرار الأمريكي: إنشاء لجنة تحقيق تتكون من ممثلي كندا وتشيكوسلوفاكيا وإيران وهولندا وبيرو والسويد وأوروغواي، ويجب أن تكون مهمة اللجنة القيام بجمع وتحليل المعلومات حول المشكلة الفلسطينية من الدول المعنية بالمشكلة، وكذلك من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، ومن الأفراد حسب ما تراه اللجنة مناسباً، كما تقوم اللجنة بدراسة القضايا المختلفة المرتبطة بالمشكلة، على أن تقوم اللجنة بتقديم مقترحاتها لحل المشكلة إلى الجمعية العامة في دورتها العادية في شهر سبتمبر 1947. كما نص القرار على ضرورة أن تعمل اللجنة في أي مكان ترى أنه يقدم بيانات هامة حول المشكلة، وضرورة أن تُقدم كافة التسهيلات والنفقات الكافية لعمل اللجنة⁽⁴⁴⁾.

أما مسودة القرار الأرجنتيني: فقد جاء بها تفصيل أن تكون اللجنة صغيرة، شريطة أن يراعى التوزيع الجغرافي في اختيار أعضاء اللجنة، بحيث توزع على القارات الخمس، ولا يجب

استبعاد الدول الخمس الكبرى، وضرورة أن تتحمل مسؤوليتها. واقترح القرار الأرجنتيني أن تتكون اللجنة من أحد عشر عضواً، فبالإضافة إلى الدول الخمس الكبرى تكون إحدى الدول العربية الخمس (مصر والعراق ولبنان والسعودية وسوريا) بحيث يتم اختيارها عن طريق الاقتراع، وخمسة دول أخرى يتم تحديدهم كالتالي: 1- دولة من أمريكا الشمالية بخلاف الولايات المتحدة. 2- دولة من المحيط الهادي أستراليا، أو نيوزيلندا، أو الفلبين. 3- واحدة من دول أفريقيا (أثيوبيا-ليبيريا- اتحاد جنوب أفريقيا- مصر إذا لم يتم اختيارها عن طرق الاقتراع كما سبقت الإشارة. 4- دولة من آسيا (أفغانستان-الهند-إيران-سيام-تركيا). كما طالب القرار بضرورة أن تكون للجنة الخاصة صلاحيات واسعة، لتسجيل الوقائع والحقائق، وكذلك ضرورة الاستماع إلى كل من دولة الانتداب، وممثلي السكان العرب في فلسطين، وممثلي الوكالة اليهودية⁽⁴⁵⁾.

ومن جهة أخرى تقدمت السلفادور بمسودة قرار آخر، وذلك أمام اللجنة الأولى خلال جلستها الخمسين بتاريخ 8 ماي 1947، حيث جاء به ضرورة أن تقدم اللجنة الخاصة بفلسطين حلولاً تحقق تطلعات سكان فلسطين، وضرورة أن تراعي مصالح مختلف سكان فلسطين بما في ذلك العرب واليهود ومصالح المسيحيين من كافة أرجاء العالم، وعلى اللجنة الخاصة أن تضع في اعتبارها تحديد مستقبل فلسطين، بإعلان استقلالها في الوقت المناسب⁽⁴⁶⁾. وخلال المناقشة العامة للقرارات الثلاث، تم الاتفاق على أن يكون للجنة الخاصة صلاحيات واسعة، وأن تعمل في أي مكان تراه ضرورياً. وفيما يتعلق بتكوين اللجنة، كانت هنالك وجهتي نظر، الأولى: ضرورة أن تتشكل اللجنة من دول محايدة، وألا تتضمن الدول الخمس الكبرى، والثانية: ضرورة أن تشارك القوى الخمس الكبرى في اللجنة الخاصة. وقد رأى مؤيدو الخيار الأول أن مصالح الدول الخمس الكبرى، ستمنعها من اتخاذ موقف محايد، وأن مشاركتهم في اللجنة الخاصة ستفتح المجال أمام مناقشات سياسية، وسيترتب على ذلك تعطيل عمل اللجنة، وبالإضافة إلى ذلك فإنه لا يجب أن تشارك بريطانيا الدولة المنتدبة على فلسطين. وأمام ذلك صرحت كل من بريطانيا والصين والولايات المتحدة رفضها المشاركة في اللجنة

الخاصة، على أن تقوم كل منها بتقديم النصح، في حالة طلبت اللجنة الخاصة ذلك. وبالنسبة لمؤيدي الخيار الثاني، فهناك ضرورة لمشاركة القوى الخمس الكبرى في اللجنة الخاصة، لأنه في حالة اتفاقها على التوصيات، سيكون من السهل قبولها من باقي أعضاء الجمعية العامة⁽⁴⁷⁾.

وخلال الجلسة الخمسين للجنة الأولى (8 ماي 1947)، اقترح مندوب بولندا أن تتكون اللجنة الخاصة من أحد عشر عضواً، على رأسها القوى الخمس الكبرى، وعضوان من دول أمريكا اللاتينية، ودولة عربية، وعضو من قارة أفريقيا أو آسيا، وعضو من دول غرب أوروبا، وأخرى من دول شرق أوروبا. وقد أيد الاتحاد السوفيتي هذا الاقتراح، حيث رأى مندوب الاتحاد السوفيتي أن هذا نفس الأسلوب المتبع في أعمال مجلس الأمن، وعليه يجب اتباع نفس الأسلوب في اختيار أعضاء اللجنة الخاصة. وفي ختام الجلسة الحادية والخمسين من أعمال اللجنة الأولى بتاريخ 8 مايو 1947، تم تعيين لجنة فرعية من أجل وضع مسودة قرار تجمع بين المقترحات السابقة، وقد تكونت اللجنة الفرعية من مندوبي كل من الأرجنتين والصين وأستراليا وتشيكوسلوفاكيا ومصر والسلفادور وفرنسا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة⁽⁴⁸⁾.

عقدت اللجنة الفرعية جلستان بتاريخ 8 و9 ماي 1947، ووضعت مسودة لقرار جديد جاء به : 1- أن تكون للجنة الخاصة صلاحيات واسعة لجمع المعلومات وتسجيلها.
2- يجب أن تستمع اللجنة إلى جميع الآراء، من سلطة الانتداب، وممثلي السكان الفلسطينيين، ومن الحكومات الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، والأفراد، والتي ترى أنه من المناسب التشاور معها.

3- يجب أن تأخذ اللجنة في اعتبارها مبدأ استقلال فلسطين، كأساس لأية خطة يتم وضعها لتحديد مستقبل فلسطين.

4- يجب أن تقدم اللجنة الخاصة تقريراً إلى الجمعية العامة، تضع فيه مقترحاتها لحل المشكلة الفلسطينية.

5- يجب أن تقدم اللجنة الخاصة تقريرها قدر الإمكان إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 15 أغسطس 1947، وألا يتجاوز تاريخ التسليم 1 سبتمبر 1947، من أجل تعميمه على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، قبل انعقاد الدورة العادية للجمعية العامة (الثانية).
6 - يجب أن تراعي اللجنة عند وضع رؤيتها لحل المشكلة الفلسطينية مصالح جميع سكان فلسطين من المسلمين والمسيحيين واليهود.

وخلال الجلسة الثانية والخمسين للجنة الأولى (9 ماي 1947)، قدم مندوب الاتحاد السوفيتي تعديل على مسودة القرار الذي تقدمت به اللجنة الفرعية، بضرورة أن تقوم اللجنة الخاصة بدراسة تفصيلية للوضع في فلسطين، من خلال إجراء تحقيق فوري، وجمع وترتيب وتحليل البيانات المتعلقة بالمسألة الفلسطينية، وأن تحصل على شهادات شفوية ومكتوبة من الحكومات المعنية بالمسألة، وكذلك من المنظمات غير الحكومية، حسب ما تراه اللجنة، وضرورة القيام بدراسة المشكلات الأخرى المتصلة بالمسألة الفلسطينية. كذلك طالب الجانب السوفيتي بضرورة أن تقوم اللجنة الخاصة بتقديم مقترحات لحل المشكلة الفلسطينية، بما في ذلك إقامة دولة ديمقراطية مستقلة ودون تأخير⁽⁴⁹⁾.

وبالإضافة إلى ذلك اقترح مندوب الهند الدمج بين مسودة القرار الذي وضعته اللجنة الفرعية، والتعديلات التي اقترحتها الاتحاد السوفيتي. ومن جهة أخرى ففي 10 ماي 1947 تقدمت كل من الفلبين والعراق وبولندا بمزيد من المقترحات، حيث قام الاقتراح الفلبيني والهندي على أساس التعديلات التي قدمها الاتحاد السوفيتي. حيث أكد على ديباجة القرار التي تشير إلى مطالبة المملكة المتحدة بعقد جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وضرورة أن تكون للجنة الخاصة صلاحيات واسعة، من أجل جمع الحقائق وتسجيلها، وضرورة تلقي شهادات خطية وشفوية من سلطة الانتداب، ومن ممثلي سكان فلسطين، ومن الحكومات المعنية بالمسألة الفلسطينية، ومن المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وكذلك من الأفراد، والاهتمام بمصالح الديانات الثلاث في فلسطين. وأما عن الإضافة الجديدة في الاقتراح الفلبيني،

فهو ضرورة أن تنظر اللجنة الخاصة فيما يجب اتخاذه من أجل الحفاظ على السلام والعدالة بين سكان فلسطين، والتحضير لإقامة دولة ديمقراطية مستقلة في فلسطين⁽⁵⁰⁾.

أما عن الاقتراح العراقي، فجاء به ضرورة أن تكون للجنة الخاصة صلاحيات واسعة من أجل بحث الحقائق المتعلقة بمستقبل حكومة فلسطين، وأن تقوم اللجنة الخاصة بدراسة وضع التنمية في فلسطين، ويجب على اللجنة أن تحصل على شهادات كل من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وأية أطراف أخرى ترى اللجنة الخاصة ضرورة الاستماع إليها، وأن تضع مبدأ استقلال فلسطين أساساً لأي خطة تضعها لحل المشكلة الفلسطينية، وأن تأخذ اللجنة الخاصة في اعتبارها عند دراستها للمشكلة الوضع في فلسطين على أساس التعاون الدولي، والأمن والسلم في الشرق الأوسط⁽⁵¹⁾.

وبالنسبة للتعديل البولندي، فاقترح أن اللجنة يجب أن تتمتع بصلاحيات واسعة، للتأكد من تسجيل الوقائع، ودراسة الوضع في فلسطين بالتفصيل، من خلال إجراء تحقيق في فلسطين، أو أي مكان آخر في العالم، وكذلك في قبرص، وضرورة أن تشمل مقترحات اللجنة لحل المشكلة الفلسطينية إقامة "دولة فلسطين الديمقراطية"، على أن تراعي الحقوق السياسية والدينية للعرب واليهود في فلسطين. وخلال المناقشات من جانب الوفود الأخرى، ظهرت اختلافات في الرأي والتي تم التعبير عنها كالتالي: 1- إعطاء اللجنة الخاصة صلاحيات واسعة وعامة، أم يتم تحديد صلاحياتها. 2- ربط مسألة اليهود المشردين في أوروبا بحل المشكلة الفلسطينية، أم مناقشتها كمشكلة منفصلة. 3- ضرورة الإشارة إلى استقلال فلسطين كهدف أساسي لمستقبل فلسطين، أو استبعاده على أساس أنه يحتمل تفسيرات مختلفة. وفي ختام الجلسة الثالثة والخمسين للجنة الأولى بتاريخ 10 ماي 1947، تم إضافة أعضاء جدد إلى اللجنة الفرعية، لتشمل كل من العراق والفلبين والهند وكولومبيا، وتكليفها بوضع صياغة جديدة لصلاحيات واختصاصات اللجنة الخاصة، وفي حالة عدم التوصل إلى صياغة مشتركة، يتم وضع صياغة جديدة لهذا البند⁽⁵²⁾.

اجتمعت اللجنة الفرعية في 10 ماي 1947، حيث تم وضع نص جديد للبند الخاص باختصاصات اللجنة وصلاحياتها، وتم مناقشة النص الجديد في الجلسة الرابعة والخمسين للجنة الأولى بتاريخ 12 مايو 1947، وقد تناول النص الجديد بالإضافة إلى اختصاصات اللجنة الخاصة وصلاحياتها، الفقرات الخاصة بمستقبل فلسطين، والمصالح الدينية لسكان فلسطين، من المسلمين والمسيحيين واليهود⁽⁵³⁾.

وقد جاء في نص القرار:

- 1 - يتم إنشاء لجنة خاصة تتكون من ممثلي كل من....
- 2 - تكون للجنة صلاحيات واسعة من أجل التحقيق في جميع القضايا ذات الصلة بالمشكلة الفلسطينية.
- 3- تحدد اللجنة الخاصة قرارها والاجراءات التي تراها مناسبة لحل المشكلة الفلسطينية.
- 4- تقوم اللجنة بتحقيقاتها في فلسطين، وتتلقى وتدرس شهادات مكتوبة وشفوية، من أية جهة تراها مناسبة، وكذلك من سلطة الانتداب، وممثلي سكان فلسطين، ومن الحكومات المهتمة بالمشكلة، والمنظمات والأفراد، وما تراه مناسباً لإنجاز مهمتها .
- 5- يجب على اللجنة الخاصة عند وضع خطة لمستقبل فلسطين، أن تضع في اعتبارها استقلال سكان فلسطين، وضرورة أن تسترشد اللجنة الخاصة في عملها بمبدأ استقلال فلسطين، وأن يكون هو نهاية المطاف لأي حل يتم التوصل إليه.
- 6- يجب على اللجنة الخاصة أن تراعي المصالح السياسية وكذلك الدينية لكافة سكان فلسطين من المسلمين والمسيحيين واليهود.
- 7- تقوم اللجنة الخاصة بإعداد تقرير تقوم بتقديمه للجمعية العامة للأمم المتحدة، تضع فيه مقترحاتها للمشكلة الفلسطينية، وقد أضاف مندوبي كل من الهند والاتحاد السوفيتي، إشارة إلى اقتراح تأسيس دولة ديمقراطية في فلسطين.
- 8- أن تقوم اللجنة الخاصة بتقديم تقريرها إلى الأمين العام للأمم المتحدة بحلول 15 أغسطس 1947، وألا يتجاوز موعد تقديم التقرير تاريخ 1 سبتمبر 1947. وقد قوبل

مشروع القرار بالانتقاد من ممثلي بعض الدول، لأنه لا يشمل توصية واضحة "باستقلال فلسطين في أقرب وقت"، وكذلك عدم الإشارة إلى ضرورة أن يكون عمل على أساس ميثاق الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت تطرقت النقاشات إلى عدم الإشارة إلى النازحين اليهود في أوروبا، وعدم إشارة القرار لموضوع الهجرة اليهودية إلى فلسطين⁽⁵⁴⁾.

ومن جهة أخرى رأى مندوب بولندا، أنه يجب على اللجنة الخاصة أن تنظر في عدة مسائل، منها التوفيق بين الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والتطلعات القومية العربية، وكذلك قيام دولة ديمقراطية في فلسطين، وتساءل كيف يمكن ضمان المساواة السياسية والوطنية والثقافية بين كل من اليهود والعرب الفلسطينيين، وعليه فقد رأى أنه يجب على اللجنة الخاصة أن تتوصل إلى حلول أخرى للمشكلة الفلسطينية، كقيام كيانين مستقلين في فلسطين عربي ويهودي. كما أكد ممثل بولندا على ضرورة قيام اللجنة الخاصة النظر في مشكلة النازحين اليهود في أوروبا، والعمل على نقلهم في أقرب وقت إلى فلسطين⁽⁵⁵⁾.

وفي المقابل انتقد ممثل سوريا ما جاء في الاقتراح البولندي حول اختصاصات اللجنة، وقام بعرض التنازلات التي قدمها العرب لبريطانيا، خلال المؤتمرات التي عقدتها بريطانيا حيث شارك فيها الدول العربية خلال عامي 1946 و1947، وأن هذه التنازلات تمثلت في قبول العرب في إنشاء مجلس تنفيذي مؤقت من العرب اليهود، على أن يترأسه بريطاني، والدعوة إلى انتخابات حرة يشارك فيها جميع سكان فلسطين بدون تمييز، وبعد ذلك تشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور لدولة فلسطين الديمقراطية الموحدة، والتي تضمن حرية الوصول للأماكن المقدسة لكافة الأديان، بالإضافة إلى محاكم دينية للأحوال الشخصية، وحق استخدام اللغة العبرية كلغة رسمية ثانية، ومنع المزيد من الهجرة، إلى حين تشكيل حكومة فلسطينية، وإشراف الأمم المتحدة على الأماكن المقدسة والأضرحة بعد مصادقة البرلمان المنتخب على هذا الاجراء، وبلي الانتخابات البرلمانية انتخاب رئيس لفلسطين بموجب الدستور الجديد، وعندها ينتهي الانتداب، ويتم إعلان دولة فلسطين المستقلة، وتم تحديد فترة زمنية لاتخاذ هذه الاجراءات، خلال فترة لا تتعدى العامين. وقد أكد ممثل كل من العراق ولبنان على ما قدمه المندوب السوري⁽⁵⁶⁾.

في 12 ماي 1947 عقدت اللجنة الأولى جلستها الخامسة والخمسين، حيث بدأت في مناقشة الاقتراح الذي تقدمت به اللجنة الفرعية (السداسية)، كل بند على حدة، فقدم ممثل تشيلي تعديلاً على ديباجة القرار، حيث اقترح أن تتم الإشارة إلى "مشكلة فلسطين"، بدلاً من "مستقبل فلسطين"، على أساس أن مشكلة فلسطين لها مدلول أوسع، بدلاً من مجرد الإشارة إلى قرار حول مستقبل حكومتها. وخلال نفس الجلسة تمت عملية التصويت على التعديل الذي تقدم به مندوب تشيلي، حيث نال الموافقة، بأغلبية 36 صوت، مقابل عشرة أصوات ضد التعديل، وامتناع ستة عن التصويت. وبناءً على طلب مندوب بريطانيا تقرر أن تحذف من الديباجة العبارة "بناءً على طلب بريطانيا" لأن بريطانيا أشارت في طلبها للأمين العام عبارة "مستقبل حكومة فلسطين"⁽⁵⁷⁾.

كما تقدم مندوب بولندا بتعديل للفقرة الثانية، بإضافة ضرورة أن تقوم اللجنة الخاصة بالتحقيق في أي مكان تجده ضرورياً، بما في ذلك معسكرات النازحين في أوروبا. ولكن هذا التعديل تم رفضه، حيث صوت لصالحه عشرة أصوات، مقابل 33 ضده، وامتناع ستة عن التصويت، وفي نفس الوقت تم اعتماد الفقرة الثالثة بدون تعديل. وخلال نفس الجلسة تم تعديل الفقرة الرابعة، بناءً على طلب مندوبي بنما وجواتيمالا، من أجل إضافة عبارة بعد قيام اللجنة الخاصة بإجراء تحقيقاتها في فلسطين "وفي أي مكان تراه مناسباً"، وعليه سيكون للجنة الخاصة الحق في أخذ شهادة اليهود في معسكرات النزوح في أوروبا، ومعرفة نسبة النازحين الراغبين في الذهاب إلى فلسطين، كما أيد مندوب أستراليا التعديل، وتم اعتماده بأغلبية 43 صوتاً، على حين صوت ضده ثمانية أصوات، وامتنعت دولة واحدة عن التصويت⁽⁵⁸⁾.

وبالنسبة للفقرة الخامسة من القرار، فقد اقترح مندوب الولايات المتحدة تعديلاً، بحيث تكون "يجب على اللجنة الخاصة عند دراسة مستقبل حكومة فلسطين، أن تأخذ في اعتبارها الضمانات الكاملة لسلامة واستقلال كافة سكان فلسطين"، ورأى الجانب الأمريكي أن الهدف من التعديل تجنب الحكم المسبق لحل المشكلة الفلسطينية، وسيكون واضحاً أن أعمال اللجنة الخاصة القيام بدراسة المشكلة وتقديم تقرير يشمل الحلول التي تراها مناسبة. وقد رأى

العديد من مندوبي الدول، أنه لا يمكنهم فهم الفقرة بشكل واضح، وسيكون من الصعب على اللجنة الخاصة أيضا تفسيرها، ومن جهة أخرى اقترح مندوب الاتحاد السوفيتي تعديل الفقرة الخامسة بحيث تكون " أن اللجنة الخاصة خلال دراستها للمشكلة الفلسطينية يجب أن تأخذ في اعتبارها الضمانات الضرورية لشعبها، من أجل الحفاظ على السلام واستقلال فلسطين"(59).

وأمام هذا الخلاف، اقترح مندوب فرنسا إلغاء الفقرة الخامسة من القرار، لأنها لن تضيف شيء إلى التعليمات الخاصة باللجنة، وسيكون من الصعب تطبيقه، وقد تم تبني الاقتراح الفرنسي، بتصويت 29 عضواً لصالحه، وعشرة أصوات ضده، وامتناع 14 عن التصويت. وعند مناقشة الفقرة السادسة، اقترح مندوب أستراليا حذفها، لأنها لا تضيف شيء إلى تعليمات اللجنة الخاصة، فاللجنة ملزمة أن تضع في اعتبارها المصالح الدينية والمصالح الأخرى، وملزمة بالاهتمام بمصالح سكان فلسطين، ومن المنطقي بعد حذف الفقرة الخامسة أن يتم حذف الفقرة السادسة، وقد فشل الاقتراح الأسترالي في الحصول على موافقة الأغلبية، حيث صوت لصالحه 19 عضواً، على حين صوت ضده 25، وامتنع عن التصويت سبعة أعضاء(60).

وعند طرح الفقرة السابعة للنقاش، اقترح مندوب الاتحاد السوفيتي ومندوب الهند، إضافة عبارة بأن تتضمن توصيات اللجنة الخاصة "اقتراح إقامة دولة فلسطين الديمقراطية المستقلة وبدون تأجيل". ولكن عملية التصويت جاءت في غير صالح التعديل السوفيتي الهندي، حيث صوت لصالحه 15 عضواً، وصوت ضده 26، وامتنع 12 عضواً عن التصويت. وفي نفس السياق اقترح المندوب البولندي بأن تتضمن الفقرة "اقتراح أن تقام دولة فلسطين الديمقراطية المستقلة بواسطة الأمم المتحدة"، وفشل هذا الاقتراح أيضا في الحصول على أغلبية الأصوات، حيث صوت لصالحه 15 عضواً، وضده 26، وامتنع عن التصويت 12 عضواً. وبالنسبة للمادة الثامنة، فقد تم تبنيها بعد إدخال تعديلات طفيفة، حيث صوت لصالحها 45 عضواً، وامتناع 14 عضواً عن التصويت(61).

2.5 تكوين اللجنة :

قامت اللجنة الأولى في جلستها السادسة والخمسين، بتاريخ 13 ماي 1947 باستئناف مناقشة موضوع تكوين اللجنة الخاصة، على أساس مشروع القرارين لكل من الولايات المتحدة والأرجنتين في 7 ماي 1947. والحاصل أن مندوب الأرجنتين قام بسحب اقتراحه بسبب معارضة المتحدث باسم الوكالة اليهودية ادراج بريطانيا كعضو في اللجنة الخاصة، وأن الدول الخمس الكبرى يجب أن تكون جميعا أعضاء في اللجنة الخاصة. ومن جهة أخرى تقدم مندوبي كل من بولندا والاتحاد السوفيتي وأستراليا وفنزويلا بمقترحات جديدة، وكذلك تعديلات على الاقتراح الأمريكي. فالاقترح البولندي جاء به، أن تتكون اللجنة الخاصة من أحد عشر عضواً، منها الدول الخمس الكبرى، بالإضافة إلى دولتين من أمريكا اللاتينية، ودولة عربية، ودولة من أفريقيا، وأخرى من آسيا، بالإضافة إلى دولة من دول شرق أوروبا. أما عن المقترح السوفيتي، فجاء به أن تتكون اللجنة الخاصة من الدول الأعضاء بمجلس الأمن غير دائمي العضوية بمجلس الأمن، والدول الخمس الكبرى، بالإضافة إلى دولة من أوروبا الغربية، وأخرى من أوروبا الشرقية، ودولة من أمريكا اللاتينية، ودولة عربية، ودولة من كل من الشرق الأقصى وأفريقيا⁽⁶²⁾.

وجاء في الاقتراح الأسترالي، ضرورة أن تتكون من أحد عشر عضواً ليس من بينهم الدول الخمس الكبرى. أما مندوب فنزويلا فقد ألح على إدخال عبارة في نص القرار، بأنه يجب على الدول التي يتم اختيارها كأعضاء في اللجنة الخاصة، أن تقوم باختيار أشخاص ذوي كفاءة، وعلى دراية بالقانون الدولي والشئون الدولية، وأن يتصفوا بالنزاهة والمعرفة الكاملة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقد قوبل الاقتراح الفنزويلي بالمعارضة من العديد من مندوبي الدول، على أساس أن الدول التي سيتم اختيارها كأعضاء في اللجنة الخاصة، ستكون حريصة على اختيار خبراء في القانون الدولي والشئون الدولية، وبالتالي فقد قام مندوب فنزويلا بإلغاء هذه الفقرة. ومن جهة أخرى اقترح مندوب تشيلي تعديلاً على القرار الأمريكية، بإضافة كل من جواتيمالا ويوغسلافيا، كأعضاء في اللجنة الخاصة⁽⁶³⁾.

وقد تركزت المناقشات خلال الجلسة السادسة والخمسين للجنة الأولى حول نقطتين، الأولى مسألة مشاركة الدول الخمس الكبرى في اللجنة الخاصة، والثانية التمثيل الجغرافي العادل للدول للمشاركة في اللجنة الخاصة، حيث حث عدد من مندوبي الدول على أهمية مساعدة اللجنة الخاصة في عملها، بتشكيلها من عدد كبير من الدول، من أجل نجاحها في التوصل إلى حل وسط للمشكلة الفلسطينية، وأن ذلك لا يتم إلا بمشاركة الدول الخمس الكبرى في اللجنة الخاصة⁽⁶⁴⁾.

تمت عملية التصويت على القرارات المقترحة خلال نفس الجلسة، حيث سقط كل من الاقتراح السوفيتي والبولندي، على حين تمت الموافقة على الاقتراح الاسترالي، بحصوله على 13 صوتاً، وصوت ضده 11 عضواً، وامتنع 29 عضواً عن التصويت. وجاء في الاقتراح، أن تتشكل اللجنة من أحد عشر عضواً، واستبعاد الدول الخمس الكبرى، حيث تشكلت اللجنة الخاصة (اليونسكوب) من أستراليا، وكندا وتشيكوسلوفاكيا وجواتيمالا والهند وإيران وهولندا وبيرو والسويد والاوروجواي ويوغسلافيا. وصوت لصالح هذا التشكيل 39 عضواً، وثلاثة ضده، وامتنع عشرة أعضاء عن التصويت⁽⁶⁵⁾.

6. الخاتمة:

يتضح مما سبق أن هدف الحكومة البريطانية من تحويل المشكلة الفلسطينية للأمم المتحدة، هو التخلص من عبء تحمل مسؤولية التوصل إلى حل للمشكلة، وذلك بعد فشل كافة المحاولات التي قامت بها للتوصل إلى حل يرضي الطرفين العربي واليهودي، ومن جهة أخرى ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على حصر كافة المناقشات أثناء انعقاد الجلسة الخاصة على الأمور الإجرائية فقط، مثل أعضاء اللجنة، ومهام اللجنة ومناطق عملها، ومسألة مشاركة الوكالة اليهودية في الاجتماعات، ورفض أي إشارة إلى مسألة إنهاء الانتداب وإعلان استقلال فلسطين، كما حدث عند رفض إدراج الاقتراح العربي الداعي إلى ذلك في جدول أعمال

الجلسة الخاصة. وظهر ذلك في القرار الذي صدر، فلم تهر فيه أية ملامح لأي حل عادل للمشكلة الفلسطينية، أو أية إشارة إلى استقلال فلسطين، وهو ما أشار إلى أن أي حل للمشكلة سيكون قائماً على فكرة تقسيم فلسطين.

مصادر الدراسة:

أولاً: وثائق الخارجية الأمريكية:

-Foreign Relation of United States, 1947, The Near East and Africa, Volume V. Editors: John G. Reid, Herbert A. Fine, Ggeneral Editor: S. Everest Gleason, Uted States Government Printing Office , Washington, 1971 :

-867N.01/3-347: Telegram From The United States Representative at the United Nations (Austin) to the Secretary of State, New York, March 3, 1947-6:20 p.m., secret.

-867N.01/3-347: Telegram From The Acting Secretary of State to the United States Representative at the United Nations (Austin), Washington, March 6, 1947-6 p.m., secret .

-867N.01/3-847: Telegram From The United States Representative at the United Nations (Austin) to the Secretary of State, New York, March 8, 1947-4:45 p.m., secret

-867N.01/3-2047: Telegram From The British Embassy to the Department of State, Washington, March 18, 1947, secret, Subject : Palestine and the United Nations.

-867N.01/3-2847: Memorandum From The Department of State to the British Embassy, Washington, March 28, 1947, Subject: palestine and the united nations.

-867N.01/3-2047: Telegram From The British Embassy to the Department of State, Washington, March 18, 1947, secret, Subject : Palestine and the United Nations.

-867N.01/3-1947: Memorandum of Conversation, by the Deputy Director of the Office of Near Eastern and African Affairs (Villard), Washington, March 19, 1947.

-Memorandum From The British Representative at the United Nations (Cadogan) to the the Assistant Secretary General of the United Nations (Hoo), New York, April 2,1947.

-501.BB/4-447: Circular telegram From The Acting Secretary of State to Certain American Diplomatic Missions, Washington, April 4,1947-10 p.m., secret.

-501.BB Palestine/4-1747: Memorandum by the Under Secretary of State (Acheson) to the Director of the Office of Near Eastern and African Affairs (Henderson), Washington, April 17, 1947.

-867N.01/4-2347: Memorandum of Conversation, by the Acting Secretary of State, Washington, April 23, 1947, secret, Participants: Mr. Acheson, Acting Secretary, Mr. Henderson, Director, NEA, Mr. Shertok, Jewish Agency.

ثانياً: وثائق الأمم المتحدة

-YEARBOOK of the UNITED NATIONS 1946-1947, Department of Public Information United Nations, Lake Success, New York,1947.

- Question of Palestine : request from the Syrian Government for the inclusion of an additional item in the agenda of the 1st special session of the General assembly 1947.
- General Assembly, 1st special session, official records, 1st Committee, verbatim records of the 47th meeting, held at Lake Success, New York on Tuesday, 7, may, 1947.
- General Assembly, 1st special session : 1st Committee, verbatim records of the 50th meeting, held at Lake Success, New York on Thursday, 8 May 1947.
- General Assembly, 1st special session : 1st Committee, verbatim records of the 52nd meeting, held at Lake Success, New York on Friday, 9 May 1947 .
- General Assembly, 1st special session : 1st Committee, verbatim records of the 55th meeting, held at Lake Success, New York on Monday, 12 May 1947.
- General Assembly, 1st special session : 1st Committee, verbatim records of the 56th meeting, held at Lake Success, New York on Tuesday, 13 May 1947, 11 a.m. .

7.الهوامش

- (1) 867N.01/3-347: Telegram From The United States Representative at the United Nations (Austin) to the Secretary of State, New York, March 3, 1947-6:20 p.m., secret, F.R.U.S., , 1947, The Near East and Africa, Volume V. Editors: John G. Reid, Herbert A. Fine, Ggeneral Editor: S. Everest Gleason, Uted States Government Printing Office , Washington, 1971.
- (2) Ibid. .
- (3) Ibid. .
- (4) Ibid. .
- (5) 867N.01/3-347: Telegram From The Acting Secretary of State to the United States Representative at the United Nations (Austin), Washington, March 6, 1947-6 p.m., secret, F.R.U.S., , 1947, The Near East and Africa, Volume V.

- (6) 867N.01/3-847: Telegram From The United States Representative at the United Nations (Austin) to the Secretary of State, New York, March 8, 1947-4:45 p.m., secret, F.R.U.S., , 1947, The Near East and Africa, Volume V.
- (7) Ibid. .
- (8) Ibid. .
- (9) Ibid. .
- (10) 867N.01/3-2047: Telegram From The British Embassy to the Department of State, Washington, March 18, 1947, secret, Subject : Palestine and the United Nations, F.R.U.S., , 1947, The Near East and Africa, Volume V.
- (11) 867N.01/3-2847: Memorandum From The Department of State to the British Embassy, Washington, March 28, 1947, Subject: palestine and the united nations, F.R.U.S., , 1947, The Near East and Africa, Volume V.
- (12) Ibid. .
- (13) Ibid. .
- (14) 867N.01/3-1947: Memorandum of Conversation, by the Deputy Director of the Office of Near Eastern and African Affairs (Villard), Washington, March 19, 1947, F.R.U.S., , 1947, The Near East and Africa, Volume V.
- (15) Memorandum From The British Representative at the United Nations (Cadogan) to the the Assistant Secretary General of the United Nations (Hoo), New York, April 2,1947, F.R.U.S., , 1947, The Near East and Africa, Volume V. : YEARBOOK of the UNITED NATIONS 1946-1947, Department of Public Information United Nations, Lake Success, New York,1947, p. 276 .
- (16) 501.BB/4-447: Circular telegram From The Acting Secretary of State to Certain American Diplomatic Missions, Washington, April 4,1947-10 p.m., secret, F.R.U.S., , 1947, The Near East and Africa, Volume V.
- (17) Ibid. .
- (18) Ibid. .
- (19) YEARBOOK of the UNITED NATIONS 1946-1947, p. 277 .
- (20) 501.BB/4-1747: Memorandum by the Secretary of State to President Truman, Washington, April 17,1947, F.R.U.S., , 1947, The Near East and Africa, Volume V.
- (21) Ibid. .
- (22) Ibid. .
- (23) Ibid. .
- (24) 501.BB Palestine/4-1747: Memorandum by the Under Secretary of State (Acheson) to the Director of the Office of Near Eastern and African Affairs (Henderson), Washington, April 17, 1947, F.R.U.S. , 1947, The Near East and Africa, Volume V.
- (25) 867N.01/4-2347: Memorandum of Conversation, by the Acting Secretary of State, Washington, April 23, 1947, secret, Participants: Mr. Acheson, Acting

Secretary, Mr. Henderson, Director, NEA, Mr. Shertok, Jewish Agency, F.R.U.S. , 1947, The Near East and Africa, Volume V.

(26) Ibid. .

(27) Ibid. .

(28) Ibid. .

(29) YEARBOOK of the UNITED NATIONS 1946-1947, p. 277.

(30) Ibid, p. 277 .and see : Question of Palestine : request from the Syrian Government for the inclusion of an additional item in the agenda of the 1st special session of the General assembly 1947.

(31) Ibid, P.p.278-279.

(32) Ibid, p. 279 .

(33) Ibid, P.p. 279-280.

(34) Ibid, p. 280 .

(35) Ibid, p. 281 .

(36) Ibid, P.p.281-282 .

(37) Ibid, p. 282 .

(38) Ibid, P.p.282-283 .

(39) Ibid, p. 283 .

(40) Ibid, p. 283 .

(41) Ibid, p. 284 .

(42) Ibid, P.p. 284-285. and see : General Assembly, 1st special session, official records, 1st Committee, verbatim records of the 47th meeting, held at Lake Success, New York on Tuesday, 7, may, 1947 .

(43) Ibid, p. 294.

(44) Ibid, p. 295 .

(45) Ibid, p. 295 .

(46) Ibid, p. 295 .

(47) Ibid, p. 295 .

(48) Ibid, p. 296. and see : General Assembly, 1st special session : 1st Committee, verbatim records of the 50th meeting, held at Lake Success, New York on Thursday, 8 May 1947.

(49) Ibid, p. 296 . and see : General Assembly, 1st special session : 1st Committee, verbatim records of the 52nd meeting, held at Lake Success, New York on Friday, 9 May 1947 .

(50) Ibid, p. 297 .

(51) Ibid, p. 297 .

(52) Ibid, p. 297 .

(53) Ibid, p. 297 .

(54) Ibid, P.p.297-298 .

(55) Ibid, P.p.297-298 .

(56) Ibid, P.p.298-299.

(57) Ibid, p. 299 . and see : General Assembly, 1st special session : 1st Committee, verbatim records of the 55th meeting, held at Lake Success, New York on Monday, 12 May 1947 .

(58) Ibid, p. 299. and see : General Assembly, 1st special session : 1st Committee, verbatim records of the 55th meeting, held at Lake Success, New York on Monday, 12 May 1947 .

(59) Ibid, p. 299 .

(60) Ibid, p. 299 .

(61) Ibid, p. 299. and see : General Assembly, 1st special session : 1st Committee, verbatim records of the 55th meeting, held at Lake Success, New York on Monday, 12 May 1947 .

(62) Ibid, p. 300 and see : General Assembly, 1st special session : 1st Committee, verbatim records of the 56th meeting, held at Lake Success, New York on Tuesday, 13 May 1947, 11 a.m. .

(63) Ibid, p. 300. and see : General Assembly, 1st special session : 1st Committee, verbatim records of the 56th meeting, held at Lake Success, New York on Tuesday, 13 May 1947, 11 a.m. .

(64) Ibid, p. 300 . and see : General Assembly, 1st special session : 1st Committee, verbatim records of the 56th meeting, held at Lake Success, New York on Tuesday, 13 May 1947, 11 a.m. ..

(65) Ibid, P.p. 300-301. and see : General Assembly, 1st special session : 1st Committee, verbatim records of the 56th meeting, held at Lake Success, New York on Tuesday, 13 May 1947, 11 a.m. .